



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام

السيد عبد الرشيد طبي

بمناسبة التوقيع على البرنامج التنفيذي

بين وزارة العدل الجزائرية ووزارة العدل في المملكة العربية السعودية

الجزائر 21 نوفمبر 2023

بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله

- عالي وزير العدل، الدكتور وليد بن محمد الصمعاني.
- سعادة الدكتور عبد الله بن ناصر البصيري، سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة في الجزائر.
- أصحاب السعادة،
- السادة إطارات وزارة العدل البلدين،
- الحضور الكريم،
- أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يُسعدني أن أُرحب بكم، أخي وصديقي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل بالمملكة العربية السعودية، الرئيس الشرفي لمجلس وزراء العدل العرب ورئيس مكتبه التنفيذي، في بلدكم الثاني الجزائر.

كما أُرحب بالوفد المرافق لكم، شاكرا قبول دعوتنا للقيام بهذه الزيارة، وهو ما ينم عن رفعة أخلاقكم وحرصكم الكريم على توطيد العلاقات الثنائية بين بلدينا الشقيقين لاسيما في المجال القانوني والقضائي.

إن الجزائر والمملكة العربية السعودية، تربطهما علاقات تاريخية عميقة، توطدت لبناتها بدعم المملكة للثورة الجزائرية مادياً وسياسياً ومعنوياً، كما تقوم هذه العلاقات على روابط شعبية لا حدود لها، خصوصا وأن الجزائريون يعتبرون بأن أرض المملكة تخزن عمق الإسلام وحضارته وروحه ومصدره.

إن العلاقات الجزائرية السعودية تشكل لبنةً أساسية من
لبنات العمل العربي المشترك. وإيماناً بذلك، فإن قيادة
البلدين الشقيقين وإدراكاً منها بأهمية تكثيف الجهود
المشتركة في شتى المجالات، وضعت آليات صلبة للتنسيق،
تجلت في إنشاء "مجلس التنسيق الأعلى"، الذي يمثل إطار
التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

حيث سيتولى هذا المجلس، التكفل بتعزيز التعاون
ال الثنائي، لاسيما في المجالات السياسية والأمنية، ومكافحة
الإرهاب والتطرف، والاقتصاد، والتجارة، والاستثمار وغيرها
من المجالات الأخرى.

إنّ هذه الآلية، ستسمحُ بالارتقاء بمستوى العلاقات إلى المصالف التي تستحقها، ومن المفيد تعزيز وترقية التعاون والتكافل والتآزر أكثر في هذا التوقيت الحساس والدقيق، حتى نتمكن من مواجهة التحدّيات والمخاطر التي يعيشها محيطنا الإقليمي والدولي.

- معالي الوزير،
- الحضور الكريم،

تأتي زيارتكم إلى الجزائر في شهرٍ نوڤمبر المجيد، شهر الثورة الذي يحمل الكثير من المعاني والقيم المفعمة بخصوص حقوق الإنسان واسترجاع الحرية.

كما تستوقفنا هذه الذكرى، وكلّ أحرار العالم، لنتذكّر بطولات وتضحيات الشعب الجزائري الذي لبّى نداء الحق، ليستعيد كرامته وسيادته وطنه ويستردّ حقوقه التي انتهكها المستعمر الغاشم.

إنّ ثورة نوفمبر تجعلنا نُفَكِّر في ما يجري في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة على وجه الخصوص، من إبادةٍ جماعيةٍ وتصفيةٍ عرقيةٍ وقتل وتهجير، لم يسلم منه أحد حتى الأطفال الأبرياء والنساء والشيوخ، وتدمير للمباني والمؤسسات الصحية وأماكن العبادة، في انتهاءً صارخ لكلِّ المعايير والصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إنّ هول ما يحدث في غزة، يستدعي إيقاظ الضمائر ويدعو إلى تحرك دولي عاجل وبالأخص المجموعة العربية، وانخراط القانونيين والحقوقيين والخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان والشعوب لوقف هذه الانتهاكات وملاحقة المتسبّبين أمام الهيئات القضائية الدولية حتى تتحقق العدالة ويستعيد إخواننا الفلسطينيون حقوقهم المشروعة.

• أخي الوزير،

• الحضور الكريم،

وبالعودة إلى مستوى التعاون الثنائي خاصه في المجال القانوني والقضائي، فإن البرنامج التنفيذي الذي وقّعناه اليوم، يُعتبر آليةً جديدة للتعاون المشترك، تُضاف للأطر المُتفق عليها من قبل الجزائر والمملكة العربية السعودية وبالأخص اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام 1983 واتفاقية تسليم المتهمين لعام 2013 ومذكرة التفاهم بين وزارة العدل الجزائرية والنيابة العامة السعودية الموقعة بالسعودية في مارس 2022.

كما يأتي هذا البرنامج لتعزيز التعاون بين وزارة العدل للبلدين وسيُشكّل جسراً للتواصل المستمر بينهما، لاسيما من خلال إجراء مشاوراتٍ دورية تسمح بتقييم مستوى التعاون الثنائي والرفع به إلى مستوى يرقى لتطورات الطرفين وتحقيق أهدافهما المسطرة.

ولعل من بين أهم البنود التي تختمها البرنامج، تبادل الآراء حول أفضل المعايير والممارسات المطبقة في مجال الإصلاحات القضائية بالبلدين.

وأود أن أذكر في هذا المقام، بأن الجزائر شهدت إصلاحات دستورية عميقه بموجب الدستور الذي أقره السيد رئيس الجمهورية وذكّاه الشعب الجزائري في الفاتح نوفمبر من عام 2020.

هذا الدستور يعتبر محطة هامة في مسار إصلاح العدالة، من خلال الأحكام غير المسبوقة التي تضمنها بهدف تقوية أدوات تكريس استقلالية السلطة القضائية التي هي محور العدالة والضامن الأساسي للحريات وأحد أهم مقومات دولة الحق والقانون.

وفضلا على الأحكام المتعلقة بالسلطة القضائية، فقد تضمن الدستور أحكاما أخرى تهدف إلى تعزيز الحقوق والحريات وتدعم دور مؤسسات الرقابة، على غرار السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وترقية المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية وتعزيزها بصلاحيات جديدة نذكر منها الإخطار بشأن الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية وتوسيع مجال الدفع بعدم الدستورية ليشمل القوانين والتنظيمات.

• معالي الوزير،

• الحضور الكريم،

إنّ هذا البرنامج التنفيذي ثريّ، يحمل عدّة مجالات للتعاون بين وزارة عدل البلدين، تهدف إلى تطوير وترقية الموارد البشرية، وهذا من خلال تبادل الزيارات للاستفادة من التجارب والخبرات في مجال العدالة الالكترونية وتكوين وتدريب القضاة ومساعدي القضاء والتعرف على الأنظمة القضائية والقوانين المرتبطة بالعدالة، وتبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات تنفيذ الأحكام القضائية والأنظمة الإدارية المعتمدة.

وسيعمل الطرفان من خلال هذا البرنامج على إيجاد آليات ناجعة وفعالة لتعزيز وترقية التعاون القضائي بين البلدين في المسائل المدنية والأحوال الشخصية والمسائل التجارية والجزائية.

وفي هذا السياق، نأمل في الاطلاع والاستفادة من التجربة السعودية في مجال التحكيم التجاري والخدمات العدلية الرقمية وأليات العدالة التصالحية التي تسمح بمعالجة القضايا البسيطة دون اللجوء للإجراءات القضائية التقليدية.

في الختام أتمنى لكم معايير النجاح والتوفيق وأسائل الله العزيز القدير أن يديم عليكم الصحة والعافية وعلى الشعب السعودي بالازدهار والرفاه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.